الثورة
www.althawranews.net
الخميس :24 جمادى الثانية 1435هـ - 24 إبريـل 2014م -العدد 18053
Thursday : 24 Jumada Althanee 1435 - 24 Aprol 2014 -Issue No.18053

وجه بإنهاء الازدواج الوظيفي خلال فترة لا تتجاوز سبتمبر القادم:

رئيس الجمهورية يشدد على التصدي للإرهاب بكل حزم وقوة

الازدواج يكلف الدولة أعباءً كبيرة ولا بد من تنظيف سجلات الخدمة المدنية والعسكرية بصورة قاطعة ونهائية

توجيه وزراء الخارجية والمالية والداخلية بـ: تكثيف التواصل مع أصدقاء اليمن ووضعهم أمام التطورات على الساحة الوطنية والاجراءات الحكومية للإصلاحات الشاملة

صنعاء / سبأ

رأس الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية - أمس اجتماعا استثنائيا للجنة الأمنية العليا والمجلس الاقتصادي الأعلى .

وجـرى خـلال الاجـتـمـاع مناقشة الأوضاع الأمنية والاقتصادية من مختلف جوانبها .

وبخصوص الجانب المـالي لمواجهة العجز في الموازنة وجه رئيس الجمهورية بتنفيذ المرحلة النهائية من مشروع تطبيق نظام البصمة والصورة من اجل تنظيف سجلات الخدمة المدنية ووزارة الدفاع والداخلية والأجهزة الأمنية المختلفة وتطهيرها من الازدواج الوظيفي الذي يكلف موازنة الدولة أعباء كبيرة ووجه ببدء هذه العملية ابتداء من الأول في مايو على ان تنتهي في نهاية شهر سبتمبر وبصورة قاطعة ونهائية وبدون أي مواربة من أجل تحقيق النتائج المطلوبة.

ووجه الأخ الرئيس وزير الخارجية الـدكـتـور أبـو بكر الـقـربـي بتكثيف الاتصالات لوضع الاشقاء والأصدقاء في مؤتمر أصدقاء اليمن الذي سينعقد الأسبوع المقبل في لندن في صورة الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية التي تمر بها اليمن والتأكيد على ان الحكومة ستبدأ بـإجـراءات إصلاحية تشمل مختلف المجالات .

كما وجه الأخ الرئيس وزيـر المالية بضرورة العمل على رفع مستوى الايراد العام بالطاقة القصوى خصوصا في مجالات الكهرباء والمـيـاه والضرائب والجمارك ومتابعة أي اختلالات من اجل تجفيف منابع الفساد والعمل على محاسبة المخلين بالنظام والقانون أيا كانوا وأينما كانوا .

واستعرض الاجتماع موضوع أزمة النفط ومشتقاته حيث تم التأكيد على أهمية متابعة من يتسبب بذلك من خلال العمليات الأمنية وملاحقة من يقطع الطريق على ناقلات النفط والغاز في طريق مارب - صنعاء أو الحديدة - صنعاء أو أينما كان واستعادة أي قاطرات نفطية أو غازية منهوبة وملاحقة الجناة ومعاقبتهم بحسب القانون والتأكيد على أن النفط ومشتقاته متوفرة بكميات كافية إلا ان البعض يريد خلق سوق سوداء لاختلاق الازمات من أجل الكسب الرخيص دون مراعاة حقوق الآخرين.

ووجـه الأخ الرئيس وزارة الداخلية والأجـهـزة الأمـنـيـة بملاحقة هـؤلاء ومعاقبتهم بحسب النظام والقانون .

وكان وزير المالية قد قدم تقريرا عن زيارته للبنك الـدولي وصندوق النقد الـدولي وطبيعة المباحثات واللقاءات التي أجريت والتي تركزت حول الجانب الاقتصادي والمـالي وحاجة اليمن الى الدعم من أجل الخروج من الازمة الحالية وترجمة مخرجات الحوار الوطني ،أوضح فيه طبيعة الصعوبات المالية التي تواجه الموازنة ونسبة العجز فيها.

فيما أشـار محافظ البنك المركزي محمد بن همام إلى ان الأوضاع بحاجة الى معالجات جدية من خلال مساعدة اليمن في هذا الظرف الاستثنائي والحساس حتى انجاز ترجمة مخرجات الحوار الوطني على أرض الواقع وفقا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة .

وفيما يتعلق بمعاناة اليمن جراء الاعمال الارهابية أشـار الاخ الرئيس الى ان اليمن الدولة الاكـثـر تـضررا على مستوى العالم التي عانت بصورة كارثية من الهجمات الارهابية .. حيث تأثرت السياحة بصورة كبيرة جدا منذ العام 98م خصوصا وأن السياحة تعتبر أحد أعمدة الاقتصاد الوطني وذلك بسبب الاعـتـداءات الارهـابـيـة عـلـى السياح الاجانب وباتت الكثير من الايادي العاملة في حقل السياحة عاطلة عن العمل وهي متعددة الاختصاصات والمهن المختلفة .

ولفت الأخ الرئيس إلى أن العملية الارهـابـيـة التي تمت في ميناء عدن عـام 2000م أثـرت عـلـى جـهـود قيام المنطقة الحرة وتراجعت مكانة المنطقة مـن مختلف الجوانب الاستثمارية والاقتصادية والتجارية كما أن المنشآت السياحية والفنادق وما ترتبط بها من خدمات سياحية معطلة وبسبب الاعمال الارهابية على اليمن انسحبت 36 شركة نفطية وغازية بعد أن كانت حققت نتائج استكشافية جيدة وتجارية .

واستعرض ما لحقت من أضرار جراء الاعتداءات على أنابيب النفط وكذلك ما لحق بمحافظة أبين من دمار كبير وفادح جراء الأعمال الارهابية وما نتج عن ذلك من نزوح كبير الى مـدارس عدن وأماكن اخرى وهو ما يشكل اليوم عبئا اضافيا كبيرا بالإضافة إلى ما سببه تنظيم القاعدة الذي جمع عناصره من مختلف انحاء العالم لإقامة امـارة اسلامية هناك من دمار للبنية التحتية بالمحافظة والقائمة كبيرة وطويلة والخسائر فادحة جدا وهو ما تسبب بتدهور كبير جدا للاقتصاد الوطني بصورة لم يسبق لها مثيل ناهيك عن الاحـجـام عن الاستثمار وهـروب المستثمرين جراء هذا الاقلاق والتهديد الامني الكبير .

وأكـد الأخ الرئيس عبدربه منصور هـادي ان هذا الاجتماع يمثل انطلاقة لمعالجات كثيرة من الاختلالات وأهمها الازدواج الوظيفي وتجفيف منابع الفساد لتنفيذ اهداف مخرجات الحوار الوطني والعمل بجدية على السير نحو بناء اليمن الجديد وتحقيق الآمال والتطلعات التي يصبو لها أبناء الشعب اليمني .

حـضـر اللقاء مـديـر مكتب رئاسة الجمهورية نصر طه مصطفى

المشتقات النفطية متوفرة بكميات كافية وهناك من يريد خلق الأزمات وتحقيق المكاسب الرخيصة على حساب المواطنين.

على أجهزة الأمن ملاحقة وضبط قطاع الطرق ومعاقبة المخلين بالنظام والقانون أياً كانوا وأينما وجدوا

العمل على رفع مستوى الايراد العام بالطاقة القصوى وخاصة في مجالات الكهرباء والمياه والضرائب والجمارك

ضبط المتسببين في الأزمات النفطية من قطّاع الطرق وتجار السوق السوداء

مجلس النواب يرفض تعديل مادة في قانون العمل وينتظر القانون البديل

صنعاء / سبأ

أقر مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى على الراعي رفض مشروع قانون بتعديل المادة (21) من القانون رقم (5) لسنة 1995م، بشأن العمل بعد مناقشته لتقرير لجنة القوى العاملة والشؤون الاجتماعية واستماعه إلى ملاحظات وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل أمة الرزاق علي حُمد.

وجاء قرار رفض المجلس لمشروع القانون عملا بالمبررات والأسباب التي أوضحتها اللجنة في تقريرها والمتمثلة في اكتمال انضمام بلادنا لمنظمة التجارة العالمية والذي تم من أجله تقديم مشروع التعديل وعزم الحكومة على تقديم مشروع قانون بديل لقانون العمل رقم(5) لسنة 1995م للمجلس والـذي سيتضمن ما ورد في مشروع التعديل اللازم للمادة (21) وستتم مناقشته في حينه عند إحالته من الحكومة إلى المجلس بالإضافة إلى الآثـار السلبية التي ستترتب على العمالة اليمنية في سوق العمل المحلي في حال إقرار مثل هذا التعديل والتي سيؤدي إلى زيـادة نسبة البطالة نتيجة ندرة فرص العمل الجديدة.

وذكرت وكالة سبأ أن المجلس أقر كذلك إحالة مـشروع قانون بشأن مـزاولـة مهنة المـقـاولات إلى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية لإبداء الرأي حول إمكانية نظر المجلس فيه من عدمه، والمقدم من عضو المجلس بسام على حسن الشاطر استناداً إلى نص المادة (85) من الدستور والمادتين (117،120) من اللائحة الداخلية للمجلس والتي أعطت الحق لعضو مجلس الـنـواب اقـتـراح القوانين وتعديلها.

هذا ويهدف مـشروع القانون الى تنظيم مهنة المقاولات وتطويرها ووضع الشروط والضوابط المتعلقة بممارسة هذه المهنة وكذا تنظيم عملية تصنيف المقاولين وطرق تسجيلهم وإجراءات منح تراخيص مزاولة مهنة المقاولات والشروط المطلوب توفرها في المقاول لحصوله على الرخصة التي تمكنه من ممارسة أعمال المقاولات.

كما يحدد مشروع القانون عقوبات تأديبية على أي مقاول أخل بواجب من واجبات مهنة المقاولات أو تصرف تصرفاً يحط من قدرها أو خالف حكماً من أحكام هـذا القانون ويشتمل مـشروع القانون على ثمانية أبواب التسمية والتعارف وتشكيل الاتحاد العام للمقاولين وأهدافه واختصاصاته وأحـكـام العضوية فيه وفـروعـه واختصاصات هيئة رئاسته ونظامه المالي وكذا تكوين المجالس التأديبية بالإضافة إلى أحكام عامة وختامية.

إلى ذلك استعرض المجلس جانباً من التوصيات التي تضمنها تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة والمكلفة بدراسة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة وحسابات الموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وحسابات موازنات الوحدات الاقتصادية للعام المالي 2011م وتقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة حول الحسابات الختامية لذات العام والذي أكدت اللجنة في توصياتها على أهمية أن تقوم الحكومة بتصحيح الاختلال والأرقـام كما أشـارت إليها اللجنة في هذا التقرير.

وسيواصل المجلس استعراضه لبقية التوصيات تباعاً.

وكـان المجلس استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل جلسات أعماله اليوم الخميس بمشيئة الله تعالى.

رغبة يمنية - روسية لتعزيز وتطوير التعاون العسكري

صنعاء / سبأ

التقى وزيـر الـدفـاع اللواء الركن محمد ناصر احمد أمس بصنعاء مدير عام دائرة التعاون العسكري لدول الشرق الأوسط و دول أفريقيا الشمالية بوزارة الدفاع الروسية العقيد الركن سيرجي يورشينكو وسفير روسيا الاتحادية بصنعاء فلاديمير ديدوشكين .

وخلال اللقاء تم بحث أوجه التعاون الثنائي والشراكة القائمة بين جيشي البلدين الصديقين وسبل تعزيزها وتطويرها وبما يخدم المصالح المشتركة بين الجانبين.

وفي اللقاء أشاد وزير الدفاع بعمق الـعـلاقـات التاريخية والتعاون العسكري القائم بين جيشي البلدين الصديقين في مـجـالات التدريب والتأهيل وتـبـادل الـخـبرات والاستفادة من تجارب الأصدقاء في روسيا الاتحادية.

وعبر وزيـر الدفاع عن رغبة اليمن في توسيع مجالات التعاون وتطويرها مستقبلاً بما يسهم في تعزيز علاقات التعاون بين جيشي البلدين في الجوانب الفنية والعسكرية المختلفة.

من جانبه اكد سفير روسيا الاتـحـادية استعداد حكومة بـلاده ووزارة الدفاع الروسية تـعـزيـز وتـوسـيـع الـتـعـاون العسكري في مجالات التدريب والتأهيل وتبادل الخبرات الفنية والمعلومات بين الجانبين لتعزيز الأمـن والاسـتـقـرار في المنطقة ومواجهة التحديات الإرهابية والتهريب والقرصنة البحرية.

حـضـر اللقاء مـن الجانب اليمني مساعد وزيـر الدفاع للعلاقات الدولية اللواء الركن احمد العقيلي ومساعد وزير الـدفـاع للإسناد اللوجستي العميد الركن دكتور صالح محمد حسن ومدير دائرة الاستخبارات العسكرية اللواء الركن احمد محسن اليافعي ومدير دائرة العلاقات العامة العميد احمد الماوري.

ومن الجانب الـروسي حضر اللقاء الملحق العسكري بالسفارة الروسية العقيد الركن الكسندر كيب ونائب رئيس هيئة الخبراء الروس وأعضاء الهيئة.

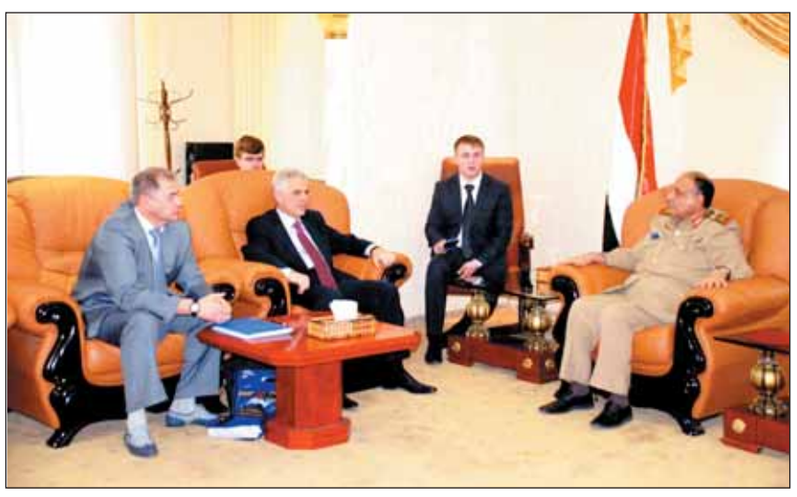

ما بعد اتفاق غزة

عبد الحليم سيف

كان ذلك بعد عصر أمس الأربعاء ؛ عند الساعة 4و20 دقيقة بتوقيت صنعاء ؛ فجأة وبدون مقدمات ؛ تقطع فضائيات عربية ودولية برامجها ؛لتنتقل إلى غزة ؛ لتذيع على الهواء مباشرة وقائع المؤتمر الصحفي الذي عقده وفدا منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة "أبو ندا" وحركة المقاومة الإسلامية حماس بقياد " إسماعيل هنية ".في ختام مباحثاتهما التي استمرت يومين . وفيه توصلا إلى اتفاق تاريخي ينهي سبع سنوات عجاف من انقسام الساحة الفلسطينية والتمزق الداخلي ؛ عقب الاقتتال الدامي بين قوات موالية لحركتي "فتح" و"حماس" ؛والذي أفضى إلى إحكام الأخيرة سيطرتها على قطاع غزة ؛منذ الرابع عشر من يونيو - حزيران عام 2007.

الاتفاق الجديد الذي أعلنه"أبو هنية" ؛والذي تم بروح التفاهم والحرص والتوافق وتغليب مصلحة الوطن الفلسطيني ..جاء بعد جهود طويلة ومباحثات مضنية بين أخوة الوجع والمصير ،بدأت بإعلان صنعاء عام 2008 ،وتفاهمات واتفاقات القاهرة ؛ثم الدوحة 2010 ،إلا أن الخلاف ظل قائما ؛مما ألحق أضرارا فادحة بقضية العرب المركزية ؛ ودفع الشعب الفلسطيني وحده الثمن باهظا من دماء أبنائه ؛ ولهذا ليس مستغربا أن يُستقبل "اتفاق غزة" بفرحة عارمة في نفوس الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ودول الشتات ، كما قوبل بارتياح اليمنيين ؛ الذين كانوا يأملون ويتمنون أن تنجح الجهود السابقة في رأب الصدع وتوحيد الساحة الفلسطينية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي بكل بشاعته ووحشيته وعنصريته.

في تلخيص سريع يمكن أن نشير ؛إلى ان "اتفاق غزة" ؛الذي وُقع بالأمس ,تضمن من بين أمور عديدة تحديد جداول زمنية لإنهاء الانقسام وتطبيق المصالحة الوطنية ،..وفي مقدمتها النقاط السبع التالية:

* التأكيد على الالتزام بكل ما تم الاتفاق عليه باتفاق القاهرة والتفاهمات الملحقة وإعلان الدوحة واعتبارها المرجعية عند التنفيذ .
* يبدأ الرئيس من تاريخ توقيع الاتفاق (المقصود أبو مازن) مشاورته لتشكيل حكومة التوافق الوطني وإعلانها خلال خمسة أسابيع.
*التأكيد على تزامن الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني ويخول الرئيس ,بتحديد موعدها وذلك بالتشاور مع القوى والفعاليات الوطنية على أن يتم إجراء الانتخابات بعد ستة أشهر من تشكيل الحكومة على الأقل .
* الاتفاق على عقد لجنة تفعيل وتطوير منظمة لتحرير الفلسطينية لممارسة مهامها المنصوص عليها بالاتفاقات في غضون خمسة أسابيع من تاريخه .
* الاستئناف الفوري لعمل لجنة المصالحة المجتمعية ولجانها الفرعية .
* دعوة لجنة الحريات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة لاستئناف عملها فوراً وتنفيذ قراراتها.
* تفعيل المجلس التشريعيوالقيام بمهامه.

هذه النقاط السبع ،لاشك وأنها تُمثل خارطة طريق واضحة المعالم ، من شأنها إعادة الاعتبار لقضية فلسطين، وإحياء روح الوحدة والتضامن والكفاح ،لترتيب البيت الفلسطيني من الداخل ،وجعله أكثر قوة وصلابة واقتدار، لمقارعة غطرسة الاحتلال ؛كما أن الاتفاق يعد السبيل الأوحد لاستعادة الحقوق المغتصبة ,وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس .

ولأن اتفاق غزة الاستثنائي جاء في لحظة تاريخية ، ومهمة بعد أن ثبت فشل الاستمرار في مفاوضات عبثية ، وفي وقت اتجهت فيه السلطة الوطنية ، لانضمام "دولة فلسطين تحت الاحتلال" إلى عضوية كافة المنظمات والمعاهدات الدولية ، ولهذا فإننا نتوقع أن تلتزم القيادات الفلسطينية بتنفيذ هذا الاتفاق بحيث تترجمه على أرض الواقع في أسرع وقت ؛لأن حكومة نتنياهو لم تعدم حيلة أو وسيلة لعرقلته وخلق ذرائع عديدة منها فرض عقوبات وحصار سياسي واقتصادي على السلطة والشعب الفلسطيني بدعم أميركي ..وما الغارات الجوية الإسرائيلية التي استهدفت قطاع غزة بعد دقائق من انتهاء توقيع الاتفاق إلا دليل آخر على عدوانية الصهاينة وحرصهم على انقضاض الفلسطيني على نفسه ،من أجل تفرغ"حكومة بيبي" المتطرفة لتنفيذ مخططها الرامي لاستكمال المشروع الصهيوني لتصفية قضية فلسطين عبر المستعمرات والجدار الوحشي وصولا الى يهودية الدولة "الإسرائيلية ".

وفي هذا السياق ليست هناك حاجة للتذكير بأن الرد العملي والمنطقي والمشروع على سياسة العدوان الصهيوني ؛ يكمن في صلابة المواقف ووحدة القرار والإرادة تجاه أية مباحثات محتملة مع الجانب الإسرائيلي بعد إخفاق المفاوضات التسعة الأشهر , وهذا ما يحمله اتفاق غزة , وما أكدته تصريحات القيادات الفلسطينية المختلفة خلال الساعات الماضية.. وللموضوع عـــــودة .

Ahalim_227@yahoo.com